October 2010

لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة السادسة والثلاثون

روما، 11 – 14 و16 أكتوبر/ تشرين الأول 2010

بيان المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة

سعادة السيد رئيس اللجنة والسادة أعضاء المكتب،
سعادة السيدة المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي،
سعادة السيدة نائبة رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،
سعادة السيد الممثل الخاص لأمين عام الأمم المتحدة،
عزيزي السيد Swaminathan، رئيس اللجنة التوجيهية المنبثقة عن فريق الخبراء الرفيع المستوى،
السادة أعضاء المجموعة الاستشارية،
معالي الوزراء،
السادة المندوبون والمراقبون الكرام،
أصحاب السعادة والمعالي،
السيدات والسادة،

اسمحوا لي بداية أن أعرب لكم عن مدى تقديري لحضوركم هذا الأسبوع إلى روما من أجل المشاركة في الدورة السادسة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي. فحضوركم اليوم بهذا العدد الكبير لهو أبلغ دلالة على الأهمية التي تولونها لعمل اللجنة. فهذه الدورة هي دورة تاريخية بالفعل. وهي المرة الأولى التي تُعقد فيها بعد تجديد لجنة الأمن الغذائي العالمي.

وإنّ عملية إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي التي وافقت عليها اللجنة في دورتها الخامسة والثلاثين التي عقدت في شهر أكتوبر/تشرين الأول من العام الفائت ووافق عليها من ثمّ مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2009، تهدف إلى تدعيم اللجنة إلى حد كبير وجعلها منتدى دولياً للتقريب بين السياسات وتنسيق الخبرات والإجراءات في سبيل مكافحة الجوع في العالم.

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ.
ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها.
ومعظم وثائق اجتماع لجنة الأمن الغذائي العالمي متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org/cfs.
وستوزّع على المندوبين نسخة إلكترونية من جميع الوثائق عند التسجيل.

ولا يسعني إلا أنّ أتقدّم بالشكر لكم جميعاً على عملكم الدؤوب من أجل تنفيذ الإصلاحات والمساعدة في تنظيم هذه الدورة التي تَعِد بأن تكون دورة مفعمة بالنشاط وموجهة نحو تحقيق نتائج ملموسة ومركّزة حول الخروج بتوصيات محددة عن الجوانب الرئيسية المتصلة بالأمن الغذائي على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية. وأودّ أن أعرب عن تقديري الشديد لأعضاء مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي بقيادة رئيس اللجنة السيد Noel De Luna، وإلى المجلس الاستشاري للمكتب وإلى الأمانة ككلّ.

ولقد كان توقيت إعادة تجديد لجنة الأمن الغذائي العالمي وإعادة إحيائها توقيتاً ممتازاً. وأودّ أن أؤكد لكم التزامي الشخصي والتزام المنظمة أيضاً بإصلاح اللجنة لكي تؤدي دورها بالكامل في النظام العالمي لحوكمة الأمن الغذائي.

وقد نشأت الحاجة إلى إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي في سياق كان يشهد ارتفاعاً سريعاً في معدلات الجوع نتيجة الارتفاعات الحادة في أسعار المواد الغذائية. وإنّ الأزمة الغذائية العالمية، مصحوبة بالركود الاقتصادي، دفعت بعدد الجياع في العالم إلى ما فاق عتبة المليار نسمة. وفي حين أشارت آخر بيانات تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم إلى أنّ عدد الجياع سوف ينخفض في عام 2010 ليصل إلى 925 مليون نسمة، ويُعزى السبب الرئيسي في ذلك إلى تحسّن التوقعات الاقتصادية وانخفاض أسعار المواد الغذائية، إلا أنه لا يزال مرتفعاً بما لم يعد مقبولاً. فهو أعلى من المستوى الذي كان سائداً عندما التزم رؤساء الدول والحكومات بخفض الجوع إلى النصف في مؤتمر القمة العالمي للأغذية في سنة 1996. وبالإضافة إلى ذلك، يعاني 30 بلداً من أزمة غذائية خطيرة تحتاج إلى مساعدات طارئة.

وإنّ انتشار الجوع وسوء التغذية والفقر وعدم القدرة على حماية البلدان والأشخاص الأشدّ عرضة للخطر من تأثيرات الصدمات إنما هو دلالة على وجود مشكلة هيكلية أعمق بكثير على صعيد انعدام الأمن الغذائي وهي مشكلة تستوجب اتخاذ إجراءات فورية وحاسمة ومنسّقة من قِبل جميع الأطراف الفاعلة المعنية وعلى المستويات كافة.

ويجدر بالعالم أيضاً أن يتصدى لتراجع معدّل الإنتاجية الزراعية بما فيها إنتاجية الحبوب الرئيسية. لكن لا بدّ للإنتاج الزراعي أن يزداد بنسبة 70 في المائة في العالم والضعف في البلدان النامية من أجل إطعام سكان العالم الذين من المتوقع أن يبلغ عددهم 9.1 مليار نسمة بحلول سنة 2050. وعلى كلّ هذا أن يتمّ في ظلّ تغيّر المناخ وموارد طبيعية شحيحة.

ومن العوامل الأخرى التي تستوجب تدخلاً سريعاً، ازدياد عدم استقرار أسواق المواد الأساسية كما يظهر من خلال كثرة تقلّب الأسعار. ومن شأن القرارات التي تتخذها البلدان من طرف واحد لفرض قيود على الصادرات أن تؤدي إلى تفاقم الأوضاع والمضاربة. ويسرّني أنكم ستتطرّقون إلى هذا الموضوع في مداولاتكم هذا الأسبوع.

إنّ المشاكل العالمية تستدعي حلولاً دولية ومحلية على حد سواء. فالأسباب الكامنة وراء الجوع والتي تتسم بتعقيدها وأبعادها المتعددة تتطلّب مشاركة مجموعة عريضة من أصحاب الشأن في محاولة للقضاء على الجوع. وتعتبر لجنة الأمن الغذائي العالمي المتجددة، كأساس لشراكة عالمية يشارك فيها العديد من أصحاب الشأن، المنتدى المنشود لمناقشة المشاكل المعقّدة والتوصل إلى توافق في الآراء حول الحلول. وإنّ الطابع الحكومي الدولي وغير الحكومي للجنة الأمن الغذائي العالمي يعطي المشروعية السياسية في حين تحرص المشورة المتخصصة الرفيعة المستوى على أن تكون القرارات المتخذة مستندة إلى تحليل علمي وموضوعي سليم.

وإنّ لجنة الأمن الغذائي العالمي المتجددة مطالبة بسدّ ثغرة أساسية بين ازدياد تعقيد النظام الغذائي والزراعي وعولمته. ويجدر بها إنشاء نظام للحوكمة أكثر تنسيقاً ومصحوباً بإجراءات طويلة الأمد تتسم بالاتساق والفعالية.

وسيعطيكم رئيس مكتب اللجنة مزيداً من التفاصيل عما أحرز من تقدم حتى الآن في إصلاح اللجنة خلال السنة الماضية. ومن المشجّع أن نرى أنّ اللجنة قد أصبحت شاملة بالفعل من خلال إنشاء مكتبها الموسّع الجديد والمجموعة الاستشارية ومؤخراً اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى. وبهذا الصدد، اسمحوا لي أن أهنئ البروفيسور Swaminathan، الحاضر معنا اليوم، على تعيينه رئيساً للجنة التوجيهية وأن أؤكد له وللجنة التي يرأسها دعمنا التام لهما.

وتمثل واحد من الإنجازات الهامة الأخرى في توسيع أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي التي باتت تشمل موظفين من برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

ويمثل المجتمع المدني والقطاع الخاص قوّة سياسية واجتماعية واقتصادية مميّزة على المستويات كافة. ولقد أدّى ممثلوهما دوراً أساسياً في إنجاح المفاوضات بشأن وثيقة الإصلاح، فضلاً عن الاجتماعات اللاحقة بين الدورة والأخرى من اجتماعات المكتب والمجموعة الاستشارية.

لكن لكي تكون لجنة الأمن الغذائي العالمي عملية حكومية دولية رفيعة المستوى لصنع القرارات، من الضروري أن تكون الحكومات ممثلة على مستوى رفيع في اجتماعات اللجنة، وعلى مستوى وزاري إذا أمكن ذلك. وبالإضافة إلى الوزارات والإدارة الفنية، يتعيّن أيضاً مشاركة الوزارات المسؤولة عن التعاون والتنمية. ويسرّني للغاية بهذا الصدد أن ألاحظ وجود عدد من الوزراء وإني أنتهز هذه الفرصة لأرحّب بهم ترحيباً خاصاً.

ولكي تتمكن لجنة الأمن الغذائي العالمي من اتخاذ إجراءات ملموسة وتحقيق نتائج فعلية، من الأهمية بمكان أيضاً إقامة شراكات وعلاقات على المستوى القطري من خلال آليات مناسبة ومعترف بها على غرار المجموعات المتخصصة بمواضيع معيّنة وتحالفات قطرية للأمن الغذائي. وينبغي لهذه الآليات دعم السلطات المسؤولة لكي تحرص على ترشيد تخصيص الموارد والنجاح في تطبيق القرارات والبرامج.

وبالإضافة إلى ضرورة الحرص على أن تعمل لجنة الأمن الغذائي العالمي بصورة فعّالة، يتعيّن الحرص على استخدامها بصورة هادفة وفعّالة لمكافحة الجوع. ففي نهاية المطاف، سيتمّ تقييمنا والحكم علينا في ضوء النتائج المحققة لا العملية المتّبعة. ومن الضروري إيجاد استراتيجية عالمية تتضافر فيها طاقات الأطراف الفاعلة المعنية كافة، كلّ استناداً إلى ميزته المقارنة. ولكي تتكلل هذه العملية بالنجاح، يجدر بنا الاستفادة من النجاحات الماضية ومن أفضل الممارسات.

ولطالما جرى تكرار هذا بصورة واضحة في عدد من الاجتماعات الحكومية الدولية، في تأكيد على الحاجة إلى تلافي إنشاء أجهزة وآليات جديدة.

وإنّ منظمة الأغذية والزراعة ملتزمة تماماً بهذه العملية. فما تتمتع به من خبرة وتجارب واختصاصات متعددة ووجود ميداني واسع تشكل جميعاً سماتاً حيوية. فالنجاحات التي تحققت على صعيد مكافحة الطاعون البقري ومجابهة إنفلونزا الطيور والجراد الصحراوي ومراقبة الأمن الغذائي من خلال النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة وإنشاء أجهزة مثل الدستور الغذائي والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، بالإضافة إلى مساعدة الحكومات على إعداد الخطط والبرامج والمشاريع للأمن الغذائي، على سبيل المثال لا الحصر، تشكل جميعاً أصولاً حقيقية لتجديد اللجنة.

وتوخياً للمصداقية، يجدر بفريق الخبراء الرفيع المستوى أن يسعى إلى نقل مجموعة كبيرة من الآراء وأن يؤمّن تغطية جغرافية واسعة. وينبغي أن يتمّ تقييمها على أساس بيانات ودراسات ونتائج بحوث خضعت لاستعراض نظير ومتاحة في الأوساط العلمية والفنية، بالإضافة إلى عمل المؤسسات المتخصصة.

وبهذا المعنى، تؤدي منظمة الأغذية والزراعة دوراً مركزياً لإنجاح عملية إصلاح اللجنة انطلاقاً من فكرة الشراكة العالمية من أجل الأغذية والزراعة. فمنظمة الأغذية والزراعة، بالإضافة إلى لجانها الفنية القطاعية المتعددة (لجنة الزراعة، لجنة مشكلات السلع، لجنة الغابات، لجنة مصايد الأسماك)، تتمتع بتاريخ حافل من العمل مع الأجهزة المتخصصة والفرق الاستشارية وفي إقامة شبكات مع مراكز الخبرة في مختلف الاختصاصات المتصلة بالأغذية والزراعة.

وتصدر المنظمة كذلك العديد من المطبوعات الرئيسية المعروفة عالمياً من ضمنها *حالة الأغذية والزراعة* (SOFA)، *حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم* (SOFI)، *حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم* (SOFIA)، *حالة الغابات في العالم* (SOFO)، *حالة أسواق السلع الزراعية في العالم* (SOCO)، فضلاً عن تقارير التوقعات العالمية على غرار تقرير *الزراعة في العالم: نحو 2030/2015*.

أصحاب المعالي والسعادة،
معالي الوزراء والسادة المندوبون الكرام،
السيدات والسادة،

أنا واثق تماماً من أنّ هذه الدورة التاريخية سوف تعطي دفعاً للجنة الأمن الغذائي العالمي لكي تحقق رؤيتها المتمثلة في "أن تشكل المنتدى الدولي والحكومي الدولي الشمولي الأول لطائفة واسعة من أصحاب الشأن الملتزمين بالعمل معاً بصورة متناسقة دعماً للعمليات التي تقودها البلدان صوب القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي والتغذية للإنسانية جمعاء."

وإني لأتطلّع إلى حصيلة مداولاتكم.

وأتمنى لكم النجاح في مداولاتكم وأشكركم جزيل الشكر على حسن إصغائكم.